

Distr.: General
13 November 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البنود ٢٤، و ٤٢، و ٤٣، و ٤٨، و ٧٣ (ب)، و ٩٤، و ١٠٦،
و ١٠٩، و ١١٢، و ١١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة
متابعة سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي
إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية
الذكرى السنوية الخامسة والخمسون للإعلان العالمي
لحقوق الإنسان
نزع السلاح العام الكامل: حظر إلقاء النفايات المشعة
البيئة والتنمية المستدامة
التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة
الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة
المراقبة الدولية للمخدرات
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل
المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

منذ عشر سنوات على وجه التحديد، وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اتخذ
مجلس الأمن القرار ٨٨٤ (١٩٩٣) الذي أعاد فيه المجلس تأكيد سيادة جمهورية أذربيجان
وسلامتها الإقليمية، وحرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق



استخدام القوة، وقام، في جملة أمور، بإدانة قيام قوات الاحتلال الأرمينية باحتلال منطقة زنگلان ومدينة غوراديز في جمهورية أذربيجان، وطالب بالانسحاب من جانب واحد للقوات المحتلة من منطقة زنگلان ومدينة غوراديز ومن المناطق الأخرى التي جرى احتلالها مؤخرا في جمهورية أذربيجان.

وفي تحدٍ صارخ لإرادة المجتمع الدولي على نحو ما جرى تحديده والتعبير عنه بوضوح في أربعة قرارات لمجلس الأمن، وهي القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣)، نعمت أرمينيا على مدى تلك السنوات العشر بحالة من الإفلات من العقاب، على نحو يبعث على الاستياء، وواصلت ممارسة سياستها الرسمية الرامية إلى تدعيم ثمار عدوانها على أذربيجان من خلال الاحتلال غير المشروع لقراية خمس مساحة أراضي دولة ذات سيادة وعضو بالأمم المتحدة.

ولقد سبق أن قامت أذربيجان مرارا بتوجيه انتباه الأمم المتحدة إلى هذه الحالة الخطيرة. وإننا إذ نعرب عن جزعنا واستيائنا لأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها قد ألغيا بالصراع بين أرمينيا وأذربيجان في غياهب النسيان، لا زلنا نتوقع أن يتمكن المجلس من استخدام سلطاته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لكي يجبر قوات الاحتلال على الانسحاب الكامل والفوري ودون شروط من المناطق المحتلة الأذربيجانية.

وفي ضوء ما تقدم، أتشرف بأن أحيل طيّاً التقرير الذي أعدته وزارة الخارجية بجمهورية أذربيجان (انظر المرفق)، والذي يلقي الضوء على بعض النتائج والآثار المترتبة على عدوان أرمينيا على جمهورية أذربيجان، وعلى آخر التطورات في الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في إطار البنود ٢٤، و ٤٢، و ٤٣، و ٤٨، و ٧٣ (ب)، و ٩٤، و ١٠٦، و ١٠٩، و ١١٢، و ١١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم

مرفق للرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

تقرير عن النتائج المترتبة على عدوان أرمينيا على أذربيجان والتطورات الأخيرة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة

أولا - مقدمة

على مدى أكثر من عشر سنوات، تعاني جمهورية أذربيجان من آثار العدوان الأرميني والذي نتج عنه وقوع ٢٠ في المائة من أراضيها تحت الاحتلال. وفي الوقت الذي قام فيه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣)، بإعادة تأكيد السلامة الإقليمية لأذربيجان، فإنه طالب بالانسحاب الكامل والفوري ودون شروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وقد تجاهلت أرمينيا هذه القرارات بالكامل، ولا تزال الأراضي الأذربيجانية حتى اليوم تحت الاحتلال الأجنبي، وتعرض لمختلف الأنشطة الهدامة وغير المشروعة. وقد طلب مجلس الأمن، في قراراته ٨٢٢ (الفقرة ٤) و ٨٥٣ (الفقرة ١٣) و ٧٤ (الفقرة ١٢) و ٨٨٤ (الفقرة ١٢)، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والرئيس القائم لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس مؤتمر مينسك المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تقديم تقارير إلى المجلس عن جميع جوانب الحالة على أرض الواقع، وعن تطورات هذه الحالة، لكن هذا الحكم أيضا لم يوضع موضع التنفيذ.

وهذا التقرير الذي أعدته وزارة الخارجية في جمهورية أذربيجان يهدف إلى تقديم استعراض عام للحالة في منطقة ناغورنو-كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان وغيرها من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وإلى إلقاء الضوء على الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها أرمينيا في تلك الأراضي، بما في ذلك أيضا الأضرار التي لحقت بالمناخ الاجتماعي-الاقتصادي، والبيئة، والموارد الطبيعية، والممتلكات الثقافية، وما إلى ذلك.

ثانيا - الأضرار الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن العدوان

أسفر العدوان على جمهورية أذربيجان عن إلحاق أضرار شديدة بالمناخ الاجتماعي-الاقتصادي في البلد. ويرد أدناه بعض الوقائع ذات الصلة:

- في الأراضي المحتلة، تعرضت ٦ مدن، و ١٢ بلدة، و ٨٣٠ مستوطنة، و ٧٠٠ مستشفى ومرفق طبي للحرق أو التدمير بصورة أو بأخرى؛

- تدمير ونهب أكثر من ١٥٠.٠٠٠ منزل وشقة (بما يشكل مجموعه ٩,١ مليون ميل مربع)؛
 - تدمير ٣٦٦ ٤ من مباني الخدمات الاجتماعية والطبية (بما في ذلك ٦٩٣ مدرسة ثانوية، و ٨٥٥ من دور الحضانة، و ٤ مجتمعات صحية، والعديد من مباني الصحة العامة الأخرى)؛
 - نهب ٩٢٧ مكتبة، وتعرض ٤,٦ مليون من الكتب والمخطوطات القيمة للحرق أو الإتلاف بصورة أو بأخرى؛
 - تدمير ٦ دور مسرح حكومية، و ٣٦٨ ناديا، و ٨٥ مدرسة لتعليم الموسيقى؛
 - نهب ٦.٠٠٠ من مصانع ومنشآت الصناعات التحويلية والزراعية وغيرها؛
 - تعرض نظام للري على امتداد مسافة ٢٠٠ ١ كيلومتر للتدمير الكامل؛
 - تم تحويل قطيع مؤلف من ٢٤٤.٠٠٠ من الأغنام و ٣٩.٠٠٠ من الماشية من الأراضي المحتلة إلى أرمينيا؛
 - ظلت نسبة ٧٠ في المائة من مراعي أذربيجان الصيفية ضمن المنطقة المحتلة؛
 - تم نهب وسرقة مقاسم الهاتف لما يبلغ عددهم ٣٥ ألف مشترك، علاوة على ٢٥٠٠ من محطات التحويل، وخطوط كهربائية على مدى ١٥٠٠٠ كيلومتر؛
 - تدمير ١٦٠ قنطرة، وطرق على امتداد ٨٠٠ كيلومتر، وخطوط أنابيب مياه على امتداد ٢٣٠٠ كيلومتر، و ٢٠٠٠ من خطوط أنابيب الغاز، و ٣٥ محطة لتوزيع الغاز؛
 - في عام ١٩٩٣ فقط، تم نقل ٢٠٦,٦ ألف متر مكعب من أنواع ثمينة من الخشب إلى أرمينيا.
- ووفقا للبيانات الأولية، تجاوزت قيمة الأضرار العامة التي لحقت بجمهورية أذربيجان نتيجة لعدوان أرمينيا ٢٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة.

ثالثاً - الأضرار التي لحقت بالبيئة والموارد الطبيعية

يُعتبر خمس إقليم جمهورية أذربيجان الذي تحتله أرمينيا من المناطق الغنية للغاية بالموارد الطبيعية، ذلك أن مساحة قدرها ٦٠٠ ٥٩٥ هكتار من الأراضي التي تعرضت للغزو، والتي تبلغ مساحتها ٢٣٠ ٠٠٠ هكتار، صالحة للزراعة، كما أن مساحة قدرها ١٠ ١٠٠ هكتار من مناطق الغابات، التي تبلغ مساحتها ٢٤٦ ٢٠٠ هكتار، هي مناطق مزروعة متاخمة لأرض الوطن. وخلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩١، ومنذ بداية الصراع قدرت قيمة الأضرار التي لحقت بالبيئة في أذربيجان بقرابة ٤٧٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة.

وفي الوقت الحالي، لا يمكن حماية الآثار الطبيعية في الأراضي المحتلة. فقد قام الأرمينيون بتدمير العديد من الآثار الهامة ومن بينها محميتان طبيعيتان تابعتان للدولة، و ١٥٢ من أنواع الأشجار الثمينة، و ١٩٧,٥ ١٣ هكتاراً من مناطق الغابات الهامة، وخمس مواقع جيولوجية. ويجري على نطاق واسع استخدام الأراضي الأذربيجانية المحتلة كمناطق لإلقاء الفضلات الصناعية الخاصة بأرمينيا.

النباتات والحيوانات

حينما احتلت أرمينيا الأراضي الأذربيجانية، جرى قطع أشجار الحوز والبلوط وغيرها من أنواع الأشجار الثمينة وتم بيعها لبلدان أجنبية، كما جرى على نطاق واسع تدمير الغابات المخصصة لرعي الماشية في بعض المناطق المحتلة. وهناك بعض أنواع الأشجار والجُنبات التي جرت حمايتها على مدى أعوام عديدة هي الآن على وشك الاندثار، من قبيل شجر السرو، وبلوط الأراز، وشجر السنديان الشرقي، وشجر الرمان، وكرم الأجر، والكمثرى البوافية، وشجر البقس، والصنوبر، وبرقوق التمر، والكمثرى الصفصافية، وغيرها.

ويقوم الغزاة الأرمينيون في معظم الأحوال بتدمير الغابات والمروج في المناطق التي كانت خاضعة من قبل لحماية خاصة من جمهورية أذربيجان، ومنها على سبيل المثال محمية "باشيتاشي" الحكومية في منطقة زنگبلان المحتلة. وهذه المحمية هي ثانية محمية طبيعية لشجر السنديان الشرقي (شينارا) في العالم، وأولها في أوروبا. ويصل عمر بعض أشجار السنديان الشرقي في المحمية إلى ما يتراوح بين ٢٠٠ ١ و ٥٠٠ ١ سنة، ويصل قطر جزعها إلى أربعة أمتار، كما يصل ارتفاعها إلى أكثر من ١٥٤ متراً. وهذه الأشجار الضخمة التي لا مثيل لها في أوروبا يجري تدميرها على يد الأرمينيين. وفي الوقت الحالي يقوم الأرمينيون بصورة غير مشروعة بتصدير معظم أنواع الأشجار الثمينة لبيعها.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، قام العاملون في إدارة البيئة الإقليمية والموارد الطبيعية الأذربيجانية بمنطقة "أغدام" بوضع تقرير جاء فيه أن الأشجار والجنبيات اختفت تماما بسبب الحرائق المدبرة في مناطق "غولوتشي"، و "غارفاند"، و "غويتابا" المحتلة التابعة لمنطقة "أغدام".

ويقوم الخبراء التابعون لإدارة البيئة الإقليمية والموارد الطبيعية الأذربيجانية في منطقة "فيزولي" بمراقبة الأراضي المحتلة وإعداد تقارير عن الحالة على أرض الواقع. وقد جاء التقرير الذي أعده في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ دليلا دامغا على الحريق المتعمد الذي قام به الأرمنيون في غابة "إيرغونيش" في تلك المنطقة. وقد انتشر الحريق في مساحة تصل إلى قرابة ٥٠٠ هكتار، وأدى إلى تدمير الأشجار والجنبيات الثمينة فضلا عن خسائر أخرى في المنطقة التي تضررت بالحريق. وهذه الحرائق تؤدي أيضا إلى القضاء على الحيوانات.

وكما ذكر الصحفيون الذين زاروا منطقتي "لاشين" و "خانكيندي"، فقد قام الأرمنيون بقطع أشجار البلوط الأحمر وبيعها. كما يجري أيضا قطع أشجار الجوز ذات الجزوع الكبيرة والتي تنمو بصورة طبيعية في المنطقتين المذكورتين أعلاه ويتم بيعها إلى بلدان أخرى لاستخدامها في تصنيع الأثاث.

وتعرضت أيضا أحراج "داش - باشي" و "ليشكار" للحرائق في عام ١٩٩٦. وفي خريف العام نفسه، تم قطع جميع الأشجار المتاحة للاستخدام في غابة "ليشكار" وجرى نقلها. وعلاوة على ذلك، قام الأرمنيون بقطع أشجار الجوز التي زرعت خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٥٨ والتي تغطي مساحة ٥٥ هكتارا من منطقة غابة "ليشكار". وأثناء تعبيد طرق جديدة في مناطق غابات "توب" و "شوكوراتاز" في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، قام الأرمنيون بقطع أشجار البلوط التي تراوح عمرها بين ٣٥٠ و ٤٠٠ سنة والاستيلاء عليها.

وتعرضت الحيوانات في المناطق المحتلة أيضا لخسائر كبيرة. وقد كشفت البحوث التي أجريت بغرض تسجيل الثروة الحيوانية في المناطق المتأثرة بالتراجع، بما في ذلك مناطق كالبايار، وجابريل، وفيزولي، وزنغلان، وغازاخ، ومحميات "لاشين" و "غوبادل" و "غوي غول" الحكومية، كشفت عن أنه في خلال عامين اثنين منذ بداية الحرب، انخفض عدد الحيوانات البرية انخفاضاً شديداً نتيجة للأنشطة غير المشروعة التي يقوم بها الغزاة الأرمنيون.

الموارد الطبيعية

توجد أيضا أغنى رواسب الموارد المعدنية في المناطق المحتلة. ويوجد ١٥٥ نوعا مختلفا من رواسب الموارد المعدنية في المناطق المحتلة، تشمل: خمس مناطق لرواسب الذهب، وست مناطق لرواسب الزئبق، ومنطقتين لرواسب النحاس، ومنطقة لرواسب الرصاص والزنك، و ١٩ منطقة لرواسب الصفائح السطحية، وعشر مناطق لرواسب الحجر الجيري، وأربع مناطق لرواسب المواد الخام لصناعة الأسمنت، و ١٣ منطقة لرواسب أنواع مختلفة من أحجار البناء، ومنطقة واحدة لرواسب المواد الخام للصودا، و ٢١ منطقة لرواسب الحجر الخفاف والرماد البركاني، وعشر مناطق لرواسب الطفل، وتسع مناطق للرواسب الرملية والجرفية، وخمس مناطق لرواسب رمل البناء، وتسع مناطق لرواسب الكالسيوم والأندريد والألواح المخصصة (الصخور الطبقيّة)، ومنطقة لرواسب البرليت، ومنطقة للرواسب السبجية، وثلاث مناطق لرواسب الفرميكوليت، و ١٤ منطقة للأحجار غير الحديدية وأحجار الزينة (العقيق والنفريت وما شابه) و ١١ منطقة لمستودعات المياه الجوفية العذبة وعشرة مستودعات للمياه المعدنية، وتؤدي جميعها دورا كبيرا في دعم الإمكانات الاقتصادية للجمهورية في المستقبل. وتستغل أرمينيا هذه الرواسب والمستودعات بشكل ضخم وغير قانوني.

الأراضي

من بين أراضي مساحتها ٤,١ مليون هكتارا صالحة للزراعة (٤٧,٧ في المائة من المساحة الكلية) تخضع مساحة ٦٧٤ ٢٢٦ ١ هكتارا للاحتلال منها ٣٣٦ ٣٩٩ هكتارا من الأراضي المروية و ٩٩٣ ٤٦ هكتارا تستخدم في زراعات متعددة على مدار السنة منها ٤٤٤ ٤١ هكتارا من الأراضي المروية. وهناك مساحة ٤٧٠ ٢ هكتارا من البساتين ومساحة ٤٤٤ ٤١ هكتارا من الكروم. وقد دمرت جميع المناطق باستثناء تلك التي تستغلها أرمينيا.

الموارد المائية

تتعرض أيضا الموارد المائية لضرر بالغ على يد أرمينيا. فعلى سبيل المثال يسكب ٢,١ مليون مكعب في اليوم من المياه الملوثة مباشرة في نهر آراز دون أن تجري تنقيتها بانتظام. ويعاني نهر آراز من التلوث في الأغلب من الروافد التي تصب فيه من الأراضي الأرمنية والأراضي الأذربيجانية المحتلة.

وثرأق مباشرة دون تنقية في أراضي أذربيجان عبر نهر أوكسشوشاي المياه الملوثة بمواد كيميائية من معامل مزج النحاس - الموليبدنوم في بلدة غاياران وتكرير الخام في بلدة

غاميس، فضلا عن المياه الملوثة بيولوجيا من بلدي غافان وغاياران، بما في ذلك من القرى والمستشفيات والكيانات الزراعية في جمهورية أرمينيا. وقد دمرت الحياة النباتية والحيوانية الدقيقة في مياه النهر لسنوات، وتوقفت عملية التنقية الذاتية وتحول حوض النهر إلى "منطقة ميتة".

وتؤثر عوامل معينة من قبيل التربة والمناخ والتغير في نظام التدفق تأثيرا خطيرا على تكوين النظام الهيدرو كيميائي لمياه النهر. وتثير هذه الحالة قلقا خاصا بالنسبة لشبكة مياه نهر آراز. فنتيجة لتغير نظام التدفق، تحولت مياه نهر آراز من فئة شبكة معاملة بالهيدروكربونات كلوريد إلى شبكة معاملة بالكلوريد هيدروكربونات.

رابعا - الضرر الذي تعرضت له الممتلكات الثقافية

تعرضت أيضا الممتلكات الثقافية لجمهورية أذربيجان من جراء العدوان الأرميني إلى خسائر لا يمكن تعويضها. فقد نقلت القوات المسلحة الأرمينية آثارا تاريخية وثقافية ودينية وقطعا فنية عديدة من الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وعُرض الكثير منها للبيع في مزادات وفي محال في أرجاء العالم. وبفعل هذه العمليات، تغيرت خصائص الممتلكات الثقافية الأذربيجانية وأصلها الوطني والجغرافي وهويتها.

وتعرض للنهب والتدمير متحف التاريخ في منطقة كالباجار بمجموعته الفريدة من العملات القديمة والأواني الذهبية والفضية والأحجار النادرة والكريمة وأنواع السجاد والصناعات اليدوية الأخرى، ومتاحف التاريخ في منطقة شوشا، ومتحف القرابين النادر في منطقة أغدام، ومتحف الآثار الحجرية في منطقة زانجيلان فضلا عن متاحف كثيرة أخرى. وخُلف في الأراضي المحتلة لأذربيجان وتعرض لتدمير شديد ما عدده ٥٠٠ أثر تاريخي ومعماري وما يزيد على ١٠٠ أثر أثري قديم و ٢٢ متحفا (٤٠ ألف قطعة ومعروضة متحفية) و ٩ أماكن تاريخية و ٤٤ معبدا و ١٠ مساجد و ٤ معارض فنية. ودُمرت مئات من القبور والقلاع القديمة.

وتعرض في منطقة شوشا مسجد جعفر أغا الذي يعود إلى القرن الثامن عشر إلى تدمير شديد، ودمرت وحرقت مساجد أخرى في المناطق المحتلة. وحولت مساجد كثيرة إلى مخازن ومستودعات.

وتسبب الاحتلال في دك آثار نادرة وتسويتها بالأرض ترجع إلى الحقبة البرونزية - حقل روابي خوجالي الذي غطى ٥٠ هكتارا من الأراضي وما يزيد على ١٠٠ رابية. وتشعر جمهورية أذربيجان بانزعاج شديد من جراء تحويل كهف أزيخ، وهو أثر قيم من آثار ما قبل

التاريخ ويعد واحدا من أقدم مهد الحضارة الإنسانية، إلى مستودع للذخيرة. كما أن مستقبل المعبد القوقازي الألباني المستدير ومقبرة خوجالي، وهما يرجعان إلى القرن الرابع عشر، لا يزال غير مؤكد.

خامسا - الأنشطة غير القانونية في الأراضي المحتلة

تسبب الصراع وما أعقبه من احتلال لأراضي أذربيجان في ظهور "مناطق رمادية" تخضع بصفة غير قانونية لسيطرة أرمينيا، وتستخدم على نطاق واسع في الأنشطة الإرهابية وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر. وتتمتع الأراضي المحتلة ومعظم المقاطعات الواقعة في هذه المنطقة بمناخ موات وأرض خصبة صالحة لزراعة النباتات المخدرة مثل القنب والحشيش، وهما نباتان يستخدمان بعد ذلك في تحضير المخدرات. وتشمل المناطق التي تحتلها أرمينيا بصفة غير قانونية أيضا جزءا طوله ١٣٠ كيلومترا من الحدود الجنوبية لأذربيجان، ويستخدم هذا الجزء المحتل كطريق للاتجار بالمخدرات القادمة من آسيا إلى أوروبا ولا يخضع لأي رقابة قانونية على المستويين الوطني والدولي. وهذا الوضع لا يتيح لجمهورية أذربيجان الاحتفاظ بسيطرة فعلية على إقليمها ويعوق النمو الاقتصادي العادي والتنمية المستدامة للبلد.

ويقوم المصرف الوطني لأرمينيا عن طريق كيانات مالية منشأة بصفة غير قانونية في منطقة ناغورني - كاراباخ المحتلة من أذربيجان بعمليات لغسل الأموال وعمليات مالية غير قانونية أخرى بمشاركة من بعض المصارف الأجنبية. فعلى سبيل المثال، حُدثت بعض حسابات "أرستاخ بنك" الذي يعمل بترخيص من المصرف الوطني لأرمينيا في مصارف بعض البلدان الأوروبية وجمُدت بناء على طلب من جمهورية أذربيجان. ومع الأسف، لا تزال بعض المصارف الأجنبية تقيم معاملات غير قانونية مع الكيانات المالية غير القانونية التي تعمل في أراضي أذربيجان المحتلة وتحتفظ بحسابات فيها في انتهاك للقانون الدولي والسلامة الإقليمية لأذربيجان وسيادتها. وتجري الوكالات الوطنية ذات الصلة في أذربيجان تحقيقا في كل حالة من هذه الحالات. ومع ذلك، فإنه يلزم زيادة التعاون من جانب البلدان المعنية كمساهمة في الحملة العالمية ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتقيم أيضا مؤسسات أجنبية علاقات في مجالات أخرى مع النظام الانفصالي غير الشرعي القائم في منطقة ناغورني - كاراباخ المحتلة. فعلى سبيل المثال، عينت شركة للأسهم المشتركة العامة، هي شركة "روزتلكوم"، رقم كودي جديد هو "٨٩٣-٨"، للنظام غير القانوني، وبدأت في إجراء خدمات الاتصالات معه. ونتيجة لمطالبات وزارة الاتصالات في جمهورية أذربيجان، أُنهِيت الخدمات غير القانونية للاتصالات التي تقدمها هذه الشركة. ومع

ذلك، فقد كشفت تحقيقات أجريت مؤخرا في المسألة أن الخدمات غير القانونية للاتصالات الهاتفية قد استؤنفت.

وثمة معلومات تشير إلى أن أرمينيا تقوم بتخزين نفايات مشعة متخلفة من محطة الطاقة النووية في متسامور في الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وأن بعض شركات أوروبا الغربية تقيم مرافق للتخزين لهذا الغرض. ويقال إن مرافق التخزين هذه تقام في أراضي مناطق فيزولي ولاتشين وغوبادلي في أذربيجان.

سادسا - وقائع حدثت مؤخرا تتعلق بجرائم وانتهاكات لوقف إطلاق النار ارتكبت على يد أرمينيا

تواصل أرمينيا انتهاك وقف إطلاق النار الذي تقرر في أيار/مايو ١٩٩٤. وشهد صيف عام ٢٠٠٣ زيادة كبيرة في انتهاكات الجانب الأرميني لوقف إطلاق النار. وإلى جانب قصف وقتل جنود أذربيجانيين على طول خطوط وقف إطلاق النار، شن الأرمينيون هجمات على المدنيين. وتورد القائمة الواردة أدناه أحدث أمثلة على ذلك:

- في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، اختطفت الميليشيات الأرمينية فاميل محمدوف (المولود في ١٩٨٩) المقيم في قرية قايمالي في مقاطعة قازاخ، وساركسان محمدوف (المولود في ١٩٨٨) المقيم في مدينة جيندجا؛

- في ١٢ أيار/مايو، أي بعد يوم واحد من الذكرى السنوية التاسعة لوقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين، ونتيجة لانتهاك أرمينيا لوقف إطلاق النار، أصيب حسين عليوف أحد سكان قرية قبانلي في مقاطعة تتر؛

- في ٢١ تموز/يولية ٢٠٠٣، اختطفت الميليشيات الأرمينية آميل جعفروف (المولود في ١٩٨٧) والقطيع الذي كان يرعاه المكون من ٢٣٥ رأسا؛

- في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، قصفت القوات المسلحة الأرمينية برشاشات آلية ذات عيار كبير قرية قبانلي في مقاطعة تتر من الأراضي المحتلة. ونتيجة للطلقات النارية، احترقت المتبنة الخاصة بظفار قلييف أحد سكان القرية، وتعرضت مدرسة وعدة مساكن للضرر.

سابعا - الخلاصة

هذا التقرير لا يبرز إلا بعض نتائج وعواقب ما يزيد على عقد من الزمن في الاعتداءات التي تشنها جمهورية أرمينيا ضد جمهورية أذربيجان. ووفقا للمبين في محتوى

التقرير، يواصل الأرمنيون شن هجماتهم ، ليس فحسب على الأفراد العسكريين أثناء وقف إطلاق النار، بل أيضا على السكان المدنيين، متزلين بعزم أضرارا بالبيئة وبالأثار الثقافية ومستغلين بنهم الموارد الطبيعية للأراضي الأذربيجانية المحتلة.

وفي المناسبة الباعثة على الأسى لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الصراع الأذربيجاني - الأرمني، تجدر الإشارة بأسف بالغ مرة ثانية إلى أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ أي من هذه القرارات الأربع وأن تأثيرها لم ينتقل من الورق إلى الممارسة. وينبغي ألا يخفف المجتمع الدولي من وطأة الأعمال غير القانونية التي يرتكبها المعتدي، الذي يطمح إلى التوصل إلى حل بالقوة للصراع عن طريق انتهاك معايير ومبادئ القانون الدولي. وتهيب لذلك جمهورية أذربيجان مرة ثانية بمجلس الأمن اتخاذ إجراءات تتسم بقدر أكبر من الإصرار لضمان الامتثال لأحكام قراراته وإجبار المعتدي على الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة.